

أثر الحيازات النقدية على أتعاب الخدمات غير التدقيقية " دراسة ميدانية على

الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي "

إعداد

إيناس تيسير خاروفة

المشرف

الدكتور أحمد عادل جميل عبدالله

جامعة الزيتونة الأردنية، 2020

### الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الحيازات النقدية على أتعاب الخدمات غير التدقيقية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الارتباطي بهدف جمع البيانات وتحليلها تحليلاً كمياً يهدف لوصف المتغير المستقل والمتغيرات التابعة، واستخدمت الدراسة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار الانحدار اللوغاريتمي لكل متغير من متغيرات الدراسة، وقد طبقت الدراسة على عينة مكونة من (44) شركة مدرجة في سوق عمان المالي في القطاع الصناعي خلال الفترة (2016-2018).

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، تمثلت في أن الحيازات النقدية تؤثر بشكل واضح على خدمات الاستشارات الإدارية وخدمات دراسات الجدوى الاقتصادية، أما فيما يتعلق بالخدمات الضريبية فقد بينت الدراسة عدم وجود أثر للحيازات النقدية على الخدمات الضريبية، وقد يعزى ذلك إلى أن الخدمات الضريبية لا تتنبأ بالحيازات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، توصي الباحثة بمجموعة من التوصيات أبرزها تحديد مقدار الحيازات النقدية التي يجب على الشركات أن تحتفظ بها وفرض المزيد من الرقابة على الشركات لتقليل احتمالية التلاعب والتحريف في القوائم المالية، وضرورة العمل على تحديد مقدار الأتعاب غير التدقيقية وفق أسس موضوعية والزام الشركات بالافصاح عن الخدمات غير التدقيقية في التقارير السنوية.

**الكلمات المفتاحية:** أتعاب الخدمات غير التدقيقية، الحيازات النقدية، خدمات الاستشارات الإدارية، الخدمات الضريبية، دراسات الجدوى الإقتصادي.